

[المجلد: الرابع/ العدد: الثاني/ (أكتوبر 2020) / الصفحات: 001-020]

أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح
المحاسبي

قاضي فاطمة الزهراء*⁽¹⁾.

⁽¹⁾ باحثة دكتوراه، جامعة الجزائر 03 [الجزائر] Kadi.fatmazohra@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2020/10/15 | تاريخ القبول: 2020/10/26 | تاريخ النشر: 2020/10/30

الملخص: حدثت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الأزمات المالية وتعثر العديد من الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، وذلك بسبب افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية التي تعبر عن حقيقة أوضاع الشركات. وقد نتج عن ذلك افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية التي تنشرها الشركات، وهو ما أدى إلى نشوء الحاجة إلى وسيلة تعيد الثقة وتضمن جودة التقارير المالية ومصداقيتها وتعزيز الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال تطبيق حوكمة الشركات وهي تعنى بمجموعة متكاملة من المبادئ والمعايير والأسس التي يجب أن تراعى في الشركات لضمان نجاحها وتحقيق غايتها من جهة، ومن جهة أخرى توفير المعلومات التي يحتاجها مختلف الأطراف التي يهتمها أمر الشركة عن طريق تقارير مالية تتميز بجودة عالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، جودة التقارير المالية.

تصنيف «جال»: G30، M41.



kdz.8957@gmail.com

* البريد الإلكتروني للمُرسل:



**The Impact Of Applying The Principles Of
Corporate Governance On The Quality Of
Accounting Disclosure**



Kadi Fatma Zohra*⁽¹⁾.

⁽¹⁾ University Of Alger 03 [Algeria]  Kadi.fatmazohra@univ-alger3.dz

Received: 15/10/2020

Accepted: 26/10/2020

Published: 30/10/2020

Abstract: Occurred during the recent years, a series of financial crises and stalled many companies and the spread of financial corruption which, due to lack of management to good practice in monitoring and supervision, as well as lack of transparency and non-disclosure of accounting information and financial reflect real situation of the companies. This has resulted in a lack of confidence in the financial markets fabricated and departure of investors about them, as well as in the offices of the accounting and auditing result of a lack of confidence in the information contained in financial reports published by companies, which led to the need for a mean that returns back the confidence and ensure the quality of financial reporting, credibility and strengthen the accounting disclosure, and through the application of corporate governance which concerned with an integrated set of standards and principles that must be taken into account in the company to ensure its success and achieve the purpose, and on the other hand, provide information needed by the various interested parties concerned, through financial reports is characterized by high quality.

Keywords: governance, accounting disclosure, the quality of financial reporting.

«JEL» Classification: G30, M41.

* Corresponding author:

kdz.8957@ymail.com



مقدمة: لوظيفة المحاسبة دور هام، باعتبارها نظام لإنتاج المعلومات من خلال الإفصاح عن تلك المعلومات لمختلف الأطراف التي يهتمها أمر الشركة، مترجمة ما وقع فيها من أحداث بشكل قوائم وتقارير مالية تعكس ذلك، وتستخدم في اتخاذ القرارات المختلفة.

وانطلاقاً من أهمية التقارير المالية التي يتوجب إعدادها على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح وأي تضليل في المعلومات التي تتضمنها من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

ولأن المعايير المحاسبية وحدها غير كافية زاد الاهتمام بحوكمة الشركات للحصول على الثقة في جودة وشفافية التقارير المالية، وهذه الجودة يمكن الوصول إليها من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، فهذه الأخيرة تساهم في مصداقية وموثوقية المعلومات المفصح عنها بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات أن تؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي لحوكمة الشركات

حاز موضوع حوكمة الشركات على قدر كبير من اهتمام وعناية السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. لذا زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الشركات المختلفة. وقد أصدرت عدة منظمات اقتصادية وهيئات رقابية عملية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ومؤسسة التمويل الدولية مبادئ دولية تتضمن معايير وأدلة وافرة للحوكمة في مختلف الشركات، بحيث أصبحت هذه المبادئ بمثابة قواعد دولية متفق عليها، ومعظم الدول باتت تركز عليها وتعمل بمقتضاها حفاظاً على سلامة أنظمتها.

1- تعريف، خصائص وركائز حوكمة الشركات: عرفت حوكمة الشركات بأنها نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات المساهمة، مبني على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل عام¹. كما تعرف بأنها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقها يتم إدارة الشركة والرقابة عليها². توجد معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات تتمثل في³:

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.

- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.
- وتتمثل **الخصائص** التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة، وهي⁴:
 - المسؤولية أمام مختلف الأطراف؛
 - استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛
 - الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين؛
 - منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للشركة؛
 - حماية أصول الشركة.
- من جهة أخرى تتمثل **الركائز الأساسية لحوكمة الشركات** فيما يلي⁵:
 - أ- **الشفافية**: ويقصد بها إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكافية إلى مختلف الأطراف ذات المصلحة لإتاحة الفرصة لها لتحليل عمليات الشركة، وتعد الشفافية ركيزة مهمة لضمان النزاهة والثقة في إدارة الشركة.
 - ب- **المساءلة**: وتعني وجود نظام فعال لمحاسبة المسؤولين أو الأشخاص الذين يتخذون القرارات الخاصة بتنفيذ الأعمال لتحقيق أهداف الشركة.
 - ج- **المسؤولية**: ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط المسؤولية والصلاحيات، فضلا عن وجود مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للشركة ونظام الرقابة الداخلية الفعال الذي يؤكد أن سجلات الشركة تتسم بالدقة وأن الشركة تعمل في ظل أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية، وهذه الأنظمة يتم مراجعتها بشكل دوري، كما يجب أن يتوافر نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال وآليات يلتزم بها.
 - د- **الوضوح**: وتعني وضوح القوائم المالية، ونظرا لأن إعداد التقارير المالية من مسؤولية إدارة الشركة، فعليه، يجب على مجلس إدارة الشركة اتخاذ جميع الخطوات التي تضمن عدالة هذه القوائم والإيضاحات المتعلقة بها، ولغرض تحقيق هذا الهدف على الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية وما هي العوامل والتقديرية التي أعدت على ضوءها هذه القوائم، وما هي السياسات المحاسبية المتخذة وتأثيرها على النتائج.
 - هـ- **الاستقلالية**: ويقصد بها قيام الشركة بتعيين مدقق خارجي يقوم بتدقيق القوائم المالية لها، وعليها التأكد من استقلالية هذا المدقق لضمان القيام بأعماله بصورة مهنية.
 - و- **وجود لجنة تدقيق**: تمتلك صلاحيات بالشكل الذي يضمن لها ممارسة دورها الرقابي على كل من أعمال دائرة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وتقديم التقارير الخاصة بذلك ومتابعة تنفيذ هذه التقارير للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير.

2- مبادئ حوكمة الشركات: قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات في ماي 1999 وبعد مراجعتها في أبريل 2004 أضافت مبدأ سادس، وتمثل هذه المبادئ في⁶:

أ- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

ب- حقوق المساهمين: بحيث ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة الحوكمة في الشركات حماية حقوق المساهمين، ويجب أن يكون المساهمون على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتعلقة بالحفاظ على حقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة.

ج- المعاملة المتساوية للمساهمين: بما في ذلك المساواة بين مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن يعامل المساهمون المتمون إلى فئة واحدة نفس المعاملة المتساوية.

د- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح من موردين، مقرضين، موظفين، ومستهلكين وغيرهم، كما يحددها القانون واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وإتاحة التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

هـ- الإفصاح والشفافية: بحيث ينبغي الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية وكبار المساهمين، وكذلك وجود مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع كفاء ومستقل.

و- مسؤولية مجلس الإدارة: بحيث يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسؤوليات مجلس الإدارة ويجب أن تكون واضحة ومحددة ومعلنة سواء من حيث الصلاحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمزايا والأجور والمكافآت، ومن أهم مسؤوليات المجلس مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة ووضع الموازنات السنوية والإنفاق الرأسمالي، وخطط النشاط ومراجعة الأداء وإدارة المخاطر وضمان سلامة التقارير المالية للشركة وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

3- الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات: يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في العناصر التالية:

أ- المساءلة والرقابة المحاسبية: أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم

كملاك. كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الصادر عام 1999، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 (NYSE) والخاصة بحوكمة الشركات، أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية في الشركة. وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهان⁷:

- **الأول:** المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى؛
- **الثاني:** المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الشركة.

ب- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة: من الممارسات السلبية في حوكمة الشركات هو ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة لذا يجب الدعم للوصول إلى الممارسة السليمة والأخذ بالكثير من الإجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة ومنها إصدار معايير المحاسبة والتي تتسق مع مثيلاتها الدولية فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة⁸.

ج- دور المراجعة الداخلية: تقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الشركة في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها كما أنها تساعد عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للشركة، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيةها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة⁹.

د- دور المراجع الخارجي: نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصدقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ورفاقه بالقوائم المالية. ودور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يجد من التعارض بين الملاك وإدارة الشركة، كما أنه يجد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويجد من مشكلة الانحراف الخلفي في الشركات¹⁰.

هـ- دور لجان المراجعة: أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات - إن لم يكن جميعها - على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركات التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة، وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير البعض بأنه مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية¹¹.

4- أهمية وأهداف مبادئ حوكمة الشركات: الغرض من المبادئ هو المساعدة في تقييم وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي الذي يؤثر في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما أنها أيضا تقدم إرشادات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات إلى جانب آخرين ممن لهم دورا في عملية تطبيق وتطوير حوكمة جيدة للشركات، وتوفر الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتماشى مع مصلحة المساهمين والشركة¹²؛

توفر المبادئ المتابعة الفعالة التي يمكن عن طريقها قيام الشركات باستمرار مواردها بصورة أكثر كفاءة، بالإضافة إلى زيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية بالشكل الذي يمكنها من التوسع والمنافسة العالمية؛ وفي حالة كون الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الخارجية كمصدر من مصادر رأس المال، فإن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من شأنه أن يساعد على رفع درجة الثقة من جانب المستثمرين المحليين بالشكل الذي يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، كما أنه يؤدي في النهاية إلى المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل؛ والمبادئ ليست ملزمة ولا تهدف إلى تقديم اقتراحات أو قوانين لمتخذي القرارات، بل إنها تسعى إلى تحديد الأهداف واقتراح وسائل متنوعة لتحقيقها والغرض منها هو أن تكون الأساس الذي يمكن الرجوع إليه، وعلى متخذي القرارات استخدامها عندما يقومون باختبار ووضع الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات التي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية الخاصة كما يمكن للمشاركين في السوق استخدامها عندما يقومون بتطوير ممارساتهم¹³.

وتقوم مبادئ حوكمة الشركات بتحديد¹⁴:

- كيفية اتخاذ القرار؛
 - الشفافية والإفصاح في تلك القرارات؛
 - السلطة والمسؤولية للمديرين والعاملين بالشركة؛
 - المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين؛
 - حماية حقوق صغار المساهمين.
- وتتدخل عدة عوامل في تحديد مبادئ حوكمة الشركات منها¹⁵:
- قوانين الشركات؛
 - القوانين التي تحكم سوق الأوراق المالية؛
 - قواعد القيد في البورصات؛
 - الهيئات الرقابية مثل الهيئة العامة لسوق المال؛
 - المحاكم التي تشرف على تطبيق تلك القوانين.

المحور الثاني: طبيعة الإفصاح المحاسبي

ازداد الاهتمام في المجال المحاسبي بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور شركات الأعمال، وتطور المحاسبة وارتباط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنشاط هذه الشركات، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من لدن مستخدمي هذه المعلومات، التي تصبح - فيما بعد - الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء في اتخاذ القرارات، من أجل ذلك يعد الإفصاح أحد الأهداف الرئيسة للقوائم المالية.

1- تعريف وأهمية الإفصاح المحاسبي: عرف الإفصاح بشكل عام على أنه: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالشركة، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للمستخدمين دون لبس وتضليل¹⁶. كما يعرف على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن هذه التقارير¹⁷، وعرّف الإفصاح بأنه بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها¹⁸. كما يمكن تعريفه على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات للشركة¹⁹.

تتبع أهمية الإفصاح من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وأن تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالشركة، وهو ما ساهم في ظهور موضوع الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته²⁰.

2- مقومات الإفصاح المحاسبي ومبرراته: يتركز الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي²¹:

أ- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومات سوف يساعد في تحديد الخواص التي يجب توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، سواء من حيث الشكل أو المضمون، وذلك لوجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم؛

ب- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو الملائمة، حيث أن المعلومة التي تكون ملائمة لمستخدم قد لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم أو غرض آخر؛

ج- تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الوقت الحالي في القوائم المالية، بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي يتم إعدادها وفقا لمجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيدا على الإفصاح.

و تتمثل المبررات الرئيسية للإفصاح المحاسبي فيما يلي:²²

- حاجة الأطراف الخارجية لأكبر قدر من الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية؛
- تلبية احتياجات قرارات مالية واقتصادية رشيدة عن طريق الإفصاح المحاسبي الشامل.

3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: الخصائص النوعية هي الخصائص التي تميز المعلومات الأكثر منفعة والمعلومات الأقل منفعة لأغراض اتخاذ القرارات. ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يلي:

أ- الخصائص الرئيسية: هناك خاصيتين رئيسيتين للمعلومات المحاسبية:

أ.1. الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، وللملائمة ثلاث خواص ثانوية²³:

أ- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية: أي أن تساعد متخذ القرار من أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث؛

ب- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات: أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة توقعاته السابقة أو يقوم بتصحيح هذه التوقعات؛

ج- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب: فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها.

أ.2. الموثوقية: خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي²⁴:

د- القابلية للتحقق (الموضوعية): وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس؛

هـ- الصدق في التعبير: تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل)؛

و- الحياد: تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

ب- الخصائص الثانوية: بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص ثانوية لا تقل أهمية عنها وهي: الثبات: يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

قابلية المعلومات للمقارنة: تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من مقارنة أداء الشركة مع الشركات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء الشركة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

وتوجد ثلاث قيود تتحكم في خاصيتي الملائمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية وهي²⁵:

- التوازن بين المنفعة والتكلفة: بحيث يجب أن تزيد المنفعة الناتجة عن استخدام المعلومات عن تكلفة تقديمها؛
- التوازن بين الخصائص النوعية: في الممارسة العملية من الضروري في الغالب تحقيق التوازن بين الخصائص النوعية بصفة مناسبة حتى يمكن الفاء بأهداف القوائم المالية.

4- الممارسات الخاطئة في الإفصاح المحاسبي: إن المسؤولين عن بعض الشركات لا يلتزمون ببعض متطلبات الإفصاح إما نتيجة لنقص الوعي بمتطلبات الإفصاح أو لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن من تهمهم المعلومات المحاسبية والتقارير المالية الخاصة بتلك الشركات ويشمل ذلك ما يلي²⁶:

أ- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة: تتطلب قوانين وقواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن المعلومات في القوائم المالية، تقريراً تستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياساتها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.

ب- إغفال الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة: تتطلب معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق الأوراق المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة فضلاً عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5% فأكثر من الأسهم العادية لرأس مال الشركة، وعدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤشر على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

ج- التلاعب في إعلان نتائج الأعمال قبل الإفصاح عن القوائم المالية: تقوم في بعض الأحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها، وذلك قبل نشر القوائم المالية. وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح تختلف عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة. كأن تقوم الشركة بإعادة تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية وذلك بتسجيلها على أنها مخصصات اهتلاك، ثم تقوم بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الاهتلاك في بيان صحفي لها، مما يوحي لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بتحسين نتائج أعمال هذه الشركة على غير الحقيقة.

المحور الثالث: انعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي

ارتبط الإفصاح المحاسبي ارتباطاً وثيقاً مع حوكمة الشركات، وذلك بسبب ظهور شركات المساهمة مما أدى طلب المستثمرين زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ينعكس على الإفصاح المحاسبي.

1- جوانب تأثير مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي: يمكن أن يؤثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية هي²⁷:

أ- الاهتمام بالمعلومات غير المالية: تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية، إحصائيات التشغيل... الخ، أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقدم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية... الخ.

وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار وتميز بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دوراً عظيم الأهمية في العديد من المجالات.

حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم. حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء. وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

ب- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي: تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجمهور المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة وحتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

ج- تدعيم الإفصاح الإلكتروني: يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار. والإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:²⁸

- توفير معلومات في الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية؛
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات؛
- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

2- آليات جودة الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة: تطالب مبادئ حوكمة الشركات بالإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة أو الدورية وتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة مترامنة بهدف ضمان المعاملة المتكافئة، حيث يعد مبدأ الإفصاح والشفافية بمثابة إحدى المبادئ الأساسية في إطار حوكمة الشركات.

ويتعين مراعاة مجموعة من الآليات التي تكفل جودة الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة، أهمها²⁹:

- 1- يجب أن يشمل الإفصاح دون أن يقتصر على المعلومات المتصلة بالشركة ما يلي:
 - **النتائج المالية والتشغيلية للشركة:** تعد التقارير المالية المعتمدة من مراقب الحسابات، والتي تبين الأداء المالي للشركة وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية، هي المصادر الأكثر استخداماً لتقديم المعلومات المطلوبة عن الشركات. ولعل من الأهمية بمكان الإفصاح عن التعاملات الخاصة بكل من المجموعات المختلفة، فمن المفاهيم المؤكدة أن إخفاء أساليب ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات غالباً ما يرتبط بالإخفاء في الإفصاح عن الصورة الكاملة، خاصة عندما تستخدم العناصر غير المدرجة بالميزانيات لتقديم الضمانات أو ما يشابهها من التزامات فيما بين الشركات التي ترتبط بعلاقات فيما بينها.
 - **أهداف الشركة:** تحث الشركات على الإفصاح عن سياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة، وما يمثلها من التزامات في نطاق السياسة العامة. وقد تنطوي مثل هذه المعلومات على أهمية بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات، بهدف تحسين عمليات تقييم العلاقات فيما بين الشركات والمجتمعات التي تعمل خلالها، وكذا تقييم الخطوات التي تتخذها الشركات للاضطلاع بتنفيذ أهدافها.
 - **ملكية الأغلبية وحقوق التصويت:** يتمثل أحد الحقوق الأساسية للمستثمرين في الحصول على المعلومات المتصلة بهيكل ملكية الشركة وحقوقهم، مقارنة بحقوق غيرهم من المساهمين. وغالباً ما تلزم الدول - مثل الولايات المتحدة الأمريكية- بالإفصاح عن بيانات الملكية في حالة تجاوز إجمالي حقوق الملكية حداً معيناً. وقد يشتمل الإفصاح عن بيانات متصل بكبار المساهمين وغيرهم ممن لديهم حق السيطرة على الشركة، وتتضمن المعلومات عن حقوق التصويت الخاصة واتفاقيات المساهمين وملكية حصة معينة من الأسهم التي تمكن من السيطرة على الشركة.

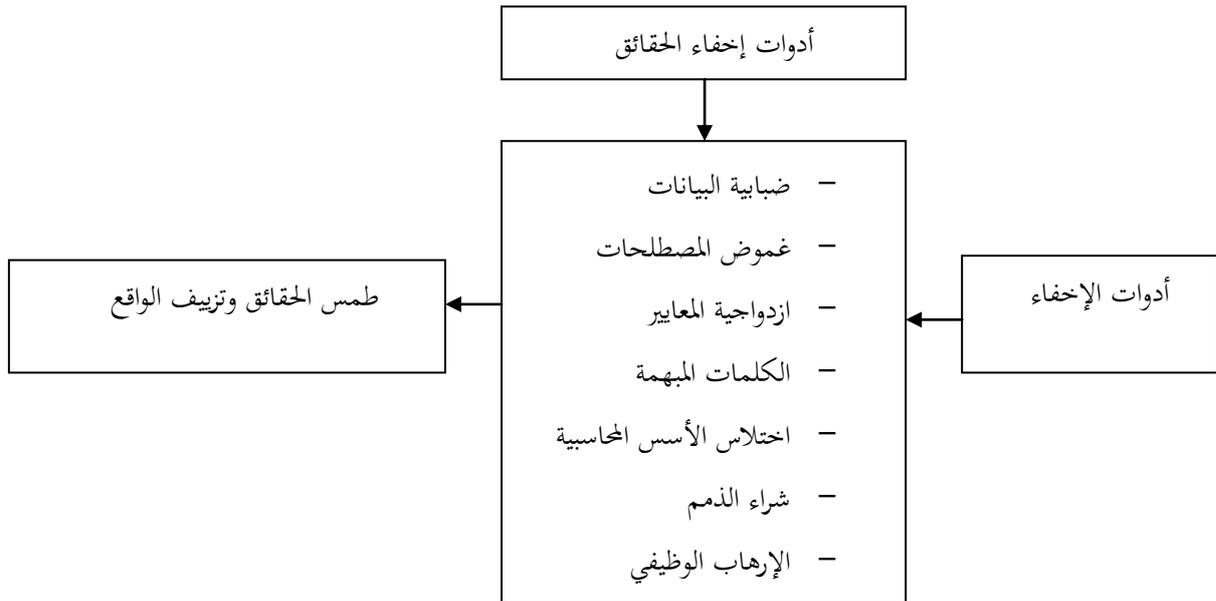
- أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم: يطلب المستثمرين معلومات عن أعضاء مجالس الإدارة كل على حدى، وأيضا عن كبار المديرين بهدف تقييم خبراتهم وكفاءتهم، وأية احتمالات لتعارض المصالح قد يكون من شأنها التأثير على أحكامهم. لذا فمن الضروري أن تفصح الشركات عن القدر الكافي من المعلومات المتصلة بمكافآت وحوافز أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين، وأن تقدمها للمستثمرين والمساهمين ليتسنى لهم التقييم السليم لتكاليف ومنافع خطط المرتبات والحوافز ومدى فعالية الخطط الموضوعة.
- عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب: تبدو الحاجة لدى مستخدمي المعلومات المالية والأطراف المشاركة في السوق للحصول على المعلومات المتصلة بالمخاطر الملموسة في المستقبل المنظور، والتي قد تشمل على المخاطرة المرتبطة بصناعة أو منطقة معينة، والمخاطر المالية في أسواق متضمنة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار العملات، وكذا المخاطر المرتبطة بالمشتقات المالية وبالتعاملات المالية التي لا تظهر في الميزانية، وأخيرا المخاطر المرتبطة بالالتزامات البيئية. ويتسم الإفصاح عن المخاطر بأقصى درجات الفعالية حينما يتناول صناعة بعينها، كما أنه من المفيد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بما إذا كانت الشركات لديها نظام متابعة المخاطر أم لا.
- المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرها من أصحاب المصالح: تحث الشركات على توفير المعلومات المتصلة بالمسائل الرئيسية ذات الصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح، والتي قد تؤثر بصورة ملموسة على أداء الشركة. ولذا يجب أن يتم الإفصاح عن علاقات الإدارة والعاملين، وعلاقتهم مع باقي أصحاب المصالح مثل المقرضين والموردين وغيرهم. وقد تطالب الدول - مثل المملكة المتحدة - بقدر كبير من الإفصاح عن تلك المعلومات المرتبطة بالموارد البشرية مثل برامج تنمية الموارد البشرية أو خطط تملك الأسهم للعاملين، والتي تتيح لأطراف السوق معلومات هامة عن نقاط القوة التنافسية لدى الشركات.
- هياكل وسياسات أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات: يعد الإفصاح عن هياكل وسياسات أساليب ممارسة السلطة في الشركات، وبصفة خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة فيما بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، بمثابة عنصر هام لتقييم ممارسة حوكمة الشركات.
- ب- يجب إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها وفقا لأحدث إصدارات المعايير المحاسبية والمالية وغير المالية للإفصاح والمراجعة، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة أداء الشركة، من خلال توافر معلومات ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبة ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها.
- ج- يجب إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب حسابات مستقل بهدف إعطاء تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها.
- د- يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تتسم بعدالة وملائمة التوقيت وانخفاض التكاليف، حيث أن قنوات نقل المعلومات لها من الأهمية ما يوازي أهمية محتوى

المعلومات ذاته. فإذا كان الإفصاح عن المعلومات يعد أمراً ملزماً بمقتضى التشريعات، فإن تصنيف وحفظ المعلومات والوصول إليها يمكن أن يتصف بالمشقة وارتفاع التكلفة، ولهذا قامت بعض الدول - على سبيل المثال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان - بحفظ واسترجاع ملفات تقارير الشركات ومستنداتها الكترونياً على شبكة الانترنت وغيرها من صور تكنولوجيا المعلومات.

3- دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التضليل المحاسبي وإدارة الأرباح: الإفصاح المحاسبي يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونياً إعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، إلا أنه عملياً هناك عدة طرق ووسائل يلجأ إليها معدوا وعارضوا التقارير المالية التي تسمح بالتلاعب بالبيانات وتغيير الحقائق بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين، كما أنه لكل شركة أسلوبها الخاص³⁰،

من بين تلك الطرق ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): طرق إخفاء الحقائق



المصدر: ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص: 53.

كما حدث مع الشركة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح للرفع من قيمة أسهم الشركة على مستوى السوق واستفاد المسكرون أصحاب المعلومات الحقيقية عن وضع الشركة وتمكنوا من تحقيق صفقات وبعوا حصصهم بأعلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق فيه ببطء. إن نظاماً جيداً لحوكمة الشركة يوفر إطاراً حامياً ومانعاً لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل

هذه وخاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين. فالحوكمة تساوي الأخلاق وهي تدعو لتحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها وتدعو لإدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الإفصاح والشفافية³¹،

4- دور الحوكمة في الحد من إدارة الأرباح: تمارس إدارة الأرباح في الشركات من أجل تقديم تقارير مالية مخالفة لمركزها المالي لتحقيق مجموعة من الأهداف مثلاً تجنب الإعلان عن الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل العمولات والمكافآت.

تظهر إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون الاجتهاد أو الحكم الشخصي في التقرير المالي وفي هيكله العمليات للتلاعب بالتقارير المالية، إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الحقيقي للشركة، أو للتأثير على المخرجات المعتمدة على الأرقام المحاسبية المعلن عنها³²،

تعنى إدارة الأرباح استخدام المديرين للاجتهاد في إعداد التقارير المالية بغرض، إما حجب القيمة الأساسية للشركة، أو التأثير على تخصيص الموارد له يقصد بإدارة الأرباح أنها " التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح"³³.

توجد عدة أساليب لإدارة الأرباح وتماشياً مع موضوع الدراسة يمكن ذكر تلك المتعلقة بالتقارير المالية والمتمثلة في التلاعب بالدفاتر المفصح عنها³⁴:

بجث تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت، وفيما يلي بعض الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها من أجل التلاعب بحساباتها وتوليد أرباح والتي قد تكون وهمية أحياناً:

أ- تعجيل الإيرادات: هناك طريقتان لتعجيل الإيراد هما: حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي تم استلامها فيها، مع أنها تخص أكثر من سنة مالية حيث يرسل الصانع هنا شحنة كبيرة للموزع، أما الطريقة الأخرى فتعرف باسم نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خانة المبيعات بالرغم من أنها ليست مبيعات فعلية.

ب- تأجيل المصروفات: حيث تقوم بعض الشركات برسمة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلاً من استنزائها من دخل السنة التي حدثت فيها.

ج- المصاريف غير المتكررة: حيث يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة والذي يؤدي بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.

د- إيرادات أو مصروفات وهمية: تقوم بعض الشركات بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية وذلك لغرض تضخيم الأرباح، أو لتقليل الخسائر، وربما لأسباب ضريبية معينة.

هـ- **خطط التقاعد:** إن تحسن من إيراداتها عن، يمكن للشركات التي تعمل داخل الأسواق الذي ترتفع فيها الأسعار طريق خفض مصاريف التقاعد، وخاصة إذا كانت الاستثمارات في الخطة تنمو بسرعة أكبر من توقعات الشركة.

و- **بنود خارج جدول الميزانية:** تقوم بعض الشركات الأم بإدراج التزامات أو مصاريف معينة، في حسابات بعض فروعها، وذلك من أجل إخفائها عن بعض الأطراف ذوى العلاقة، باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة.

ز- **الإيجارات المصطنعة:** يمكن استخدام الإيجار المصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل، تدفع بموجبه الشركة مصاريف إيجار ثابتة سنويا، وبالتالي تتخلص الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل عنه.

بالإضافة إلى أسلوب **تنظيف القوائم المالية** تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات. بدلا عن الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى بتنظيف القوائم المالية والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية أما بخصوص الدافع من وراء ممارسة هذا النوع من الأساليب فهو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع التالية مع الشركة التي أعلنت أرباحا سيئة في السنة الحالية في حال ما إذا تبعها تحسن فعلى في السنوات اللاحقة³⁵.

ويكمن دور الحوكمة في الحد من إدارة الأرباح فيما يلي: نظراً لعدم قدرة المعايير المحاسبية وحدها على مواجهة ممارسات الإدارة في التلاعب بالأرباح كان لابد من البحث عن طرق يمكن من خلالها مواجهة إدارة الأرباح خاصة بعد ما تسببت به من سقوط وإفلاس العديد من الشركات، لذا تم تفعيل حوكمة الشركات.³⁶

ففي ظل تطبيق مبادئها والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الشركات لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك خبرتهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة التقارير المالية³⁷. لذا تم تفعيل حوكمة الشركات التي تعمل في تناسق وتكامل مع طرق اكتشاف إدارة الأرباح الأخرى للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح الشركة من خلال تأثيرها على جودة التقارير المالية وبالتالي على أسعار أسهمها في البورصة والتي تجعل كذلك قدرة الشركة على الاستثمار مستقبلا محل شك دائم، فمفهوم حوكمة الشركات يشير إلى مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم

العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، وتساعد أيضا على وجود سوق يتمتع بكفاءة عالية وذلك عن طريق تعزيز الشفافية والإفصاحات المناسبة بجمادية وموضوعية أكبر، ومن هنا جاء مفهوم السوق الكفاء لتعطي عمقا أكبر لمفهوم حوكمة الشركات. السوق الكفاء هو السوق الذي يعكس أسعار أسهم الشركات بجمادية، وموضوعية، بناء على المعلومات والبيانات الاقتصادية المتاحة بإفصاح عالي وتكلفة منخفضة، وتشمل هذه المعلومات والبيانات وصفا فعليا لأداء الشركات بشكل خاص والظروف الاقتصادية بشكل عام، بعيدا عن تركيز سيطرة السوق في عدد قليل من المستثمرين³⁸. ولكي تكون السوق ذات كفاءة يجب أن تتوفر عناصر أخرى لها علاقة بالكفاءة وهي³⁹:

- الكفاءة الداخلية (كفاءة التشغيل): وتعني أن التعامل في الأسواق المالية يتم بتكلفة منخفضة وبفترة زمنية قصيرة وبموجب أنظمة معينة؛
- الكفاءة الخارجية (كفاءة التسعير): وتعني سرعة تحول الأسعار استجابة للمعلومات الجديدة المتوفرة وينتج عن ذلك عدم القدرة على التنبؤ بالأسعار التي ستسود مستقبلا.

الخاتمة: مفهوم حوكمة الشركات مفهوم متعدد الجوانب ظهر بشكل أساسي لمعالجة مشكلة الوكالة، وتزايد الاهتمام به على إثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع إلى نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركات، لذلك أصبحت الحوكمة أداة فعالة لتأكيد موضوعية التقارير المالية وهذا من خلال الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- يساهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في الشركات، ويحقق قدرا من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين للحفاظ على حقوقهم، كما تحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل المشاكل التي تواجه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصدقية في التقارير المالية.
- يعتبر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية من أهم مرتكزات تطبيق حوكمة الشركات.
- وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية ويكفل اعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية ويساهم في تعزيز الرقابة وبالتالي المساهمة في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى تمتع الشركة بميزة تنافسية ملموسة.
- الإفصاح المحاسبي يساهم في تحديد حقوق ذوي المصالح ومن خلاله تتاح لهم فرصة التعويض عند انتهاك حقوقهم، ومشاركة أصحاب المصالح في عملية الحوكمة توسع درجة الإفصاح، كما أن إطار الحوكمة يسمح بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وبالتالي تحسين مستويات الأداء.

- من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية تساهم حوكمة الشركات في تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق جودة أعلى للتقارير المالية، كما تعمل على توفير قنوات لنشر هذه التقارير بصفة دورية، مستمرة، وبعدها، كما تساهم في الانتقال من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي.

التوصيات:

- ضرورة تعزيز السوق المالية الجزائرية من خلال تبسيط عملية الإدراج فيه.
- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائرية.
- إعطاء أهمية أكبر للإفصاح المحاسبي، ذلك أن الإقبال على تبني مبادئ الحوكمة، يوجب في المقام الأول أن تكون هناك وسيلة تضمن الإعداد الجيد للقوائم المالية للشركة، وإظهار معلومات تتميز بالشفافية والمصادقية.
- تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بما يتناسب مع المتطلبات والتطورات الدولية، وبالشكل الذي يساهم في تفعيل حوكمة الشركات في الجزائر.

الهوامش والاحالات:

- ¹ - أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، (مصر، الدار الجامعية، 2010)، ص: 132.
- ² - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، (مصر، الدار الجامعية، 2008)، ص: 15.
- ³ - نفس المرجع، ص: 16.
- ⁴ - إبراهيم السيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، (مصر، الدار الجامعية، 2010)، ص: 199.
- ⁵ - عبد العلاء الوهاب، التحكم المؤسسي وأثره على الرقابة والتوجيه على الشركات العمانية دراسة ميدانية قي الهيئة العامة لسوق مسقط، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 22، العدد 01، 2006)، ص: 256.
- ⁶ - OCDE, Principes de la gouvernement d'entreprise, 2004, disponible sur le site d'Internet: <http://www.oecd.org>, consultation le: 07-12-2018.
- ⁷ - محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية-، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، السنة الخامسة والعشرين، العدد 01، 2005)، ص: 10-11.
- ⁸ - نزمين نبيل أبو العطا، حوكمة الشركات والتمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة القاهرة، 2006، ص: 11.
- ⁹ - إبراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص: 193.
- ¹⁰ - مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثارها على جودة القوائم المالية، (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد 46، العدد 02، 2009)، ص: 19.

- ¹¹ - نفس المكان.
- ¹² - محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 354.
- ¹³ - محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 354-355.
- ¹⁴ - عبد الوهاب نصر الدين، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة العالمية، الجزء الرابع، (مصر، الدار الجامعية، 2009)، ص: 745.
- ¹⁵ - نفس المكان.
- ¹⁶ - وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة: مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، (عمان، دار حنين، 1996)، ص: 371.
- ¹⁷ - رولا كاسر لايقا، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص: 54.
- ¹⁸ - معتز برهان جميل العكر، أثر الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص: 05.
- ¹⁹ - محمد المبروكي أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، (مصر، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص: 578.
- ²⁰ - نفس المرجع، ص: 580-581.
- ²¹ - سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة ومالية، المركز الجامعي بالمدينة، 2008-2009، ص: 34.
- ²² - محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماي، 2007، ص: 12-13.
- ²³ - رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، (الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004)، ص: 52-53.
- ²⁴ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، (مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص: 33-34.
- ²⁵ - أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، (مصر، الدار الجامعية، 2003-2004)، ص: 45-46.
- ²⁶ - سفير محمد، حوكمة الشركات... سبيل لإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي، (مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 11، 2011)، ص: 151.
- ²⁷ - أحمد رجب عبد الرحمان، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، جامعة الملك فيصل، الرياض، ص: 13-14.
- ²⁸ - نفس المكان.
- ²⁹ - لؤي علي زين العابدين، دراسة تحليلية تطبيقية لأثر تطبيق آليات حوكمة إدارة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، مرجع سابق، ص: 265-266.

- ³⁰ - ماجد اسماعيل أبو حماد، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص: 52.
- ³¹ - دبله فاتح، بن عيشي عمار، حوكمة الشركات كضمان لصدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى الأسواق، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص ص: 10-11.
- ³² - عماد محمد علي، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص ص: 04-05.
- ³³ - نفس المرجع، ص: 04.
- ³⁴ - نفس المرجع، ص ص: 6-7.
- ³⁵ - عماد محمد علي، علام حمدان، مرجع سابق، ص ص: 6-8.
- ³⁶ - علي عبد الجابر إسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص: 31.
- ³⁷ - إبراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص: 196.
- ³⁸ - علي عبد الجابر إسماعيل، مرجع سابق، ص ص: 31-32.
- ³⁹ - زياد رمضان، مروان شموط، الأسواق المالية، (مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008)، ص ص: 197-198.